في المؤتمر الصهيوني السادس عشر، بتاريخ ١٤ آب (اغسطس) ١٩٢٩، في زيوريخ، في النمسا، وحدثت انتفاضة البراق في القدس، في ٢٨ من الشهر ذاته العام ١٩٢٩.

جاء تأسيس الوكالة اليهودية ليعطي «الوطن القومي اليهودي» دفعة جديدة؛ اذ ما لبثت الوكالة ان غدت خلال سني الثلاثينات بمثابة حكومة تمثل ما يعرف بـ «الييشوف المنظم» الى جانب حكومة الانتداب؛ ولم تتجاوز لجنة بيل الحقيقة بوصفها اياها، في تقريرها لعام ١٩٣٧، بأنها «تعتبر، عملياً، بمثابة حكومة قائمة الى جانب حكومة الانتداب» (ص ٢٠٣). هذا مع العلم ان صك الانتداب كان اوصى باقامتها «... كهيئة عمومية تشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد، تحت سيطرة حكومتها»، كما دعا حكومة الانتداب الى ان تعمل مع الوكالة اليهودية على تقوية «استيطان اليهود المكثف في الاراضي الزراعية» وتتفق معها «على ان تقيم، او تستثمر... الاعمال والمصالح العمومية وترقي موارد البلاد الطبيعية، حيث لا تتولى الحكومة هذه الامور مباشرة بنفسها» (ص ١٩٧).

ومن الجدير بالذكر ان الوكالة اليهودية بقيت «حكومة» لها وزنها حتى بعد الاعلان عن قيام اسرائيل، وخاصة في سني الخمسينات والستينات، حيث وجد الكيان الاسرائيلي نفسه محتضناً ثلاث حكومات: الحكومة العامة، حكومة الوكالة اليهودية، حكومة الهستدروت.

الى جانب القرار الذي اتخذه المؤتمر الصهيوني بتأسيس الوكالة، طالب المؤتمر، ايضاً، بحصول اليهود على «حقوقهم» في الحائط الغربي (ص ٢٠٧)، المعروف بحائط المبكى، ضمن منطقة البراق، الامر الذي اثار مشاعر المسلمين ودفعهم الى الاحتجاج، خصوصاً وان المنطقة تعد وقفاً اسلامياً.

ويذكر المؤلف ان اليهود كانوا سعوا، منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى، الى شراء منطقة البراق، بيد انهم فشلوا، ولذلك «راح بعضهم يفكر ويسعى الى تثبيت حقوق واسعة لليهود في ذلك المكان بواسطة العمل على تغيير الوضع الراهن...» (ص ٢٠٤)، تماماً كما حدث لترتيبات «الوضع الراهن» التي سنها موشي دايان، عقب سقوط الضفة الغربية، وبالنسبة الى الحرم الابراهيمي في الخليل والمسجد الاقصى في القدس، حيث اخذ غلاة الصهيونيين، بين الحين والآخر، ينشطون لتغيير الترتيبات المتبعة بهدف التوسع ومن ثم الاستيلاء على المكانين. وقد سبق للصهيونيين، خلال الاعوام ١٩٢٢ و ١٩٢٥ و ١٩٢٨، القيام بمحاولات لتغيير «الوضع الراهن» او الترتيبات المتبعة لاداء فريضة يوم الغفران بالبكاء امام الحائط؛ بيد ان هذه المحاولات فشلت. وفي العام ١٩٢٩، حاول الصهيونيون الامر ذاته، ولكن هذه المرة عقب حملة محمومة قام بها الحزب التصحيحي، اتخذت شكل تظاهرات عند مقر الحكومة في القدس وفي ساحة البراق، ومطالبة السلطات البريطانية بالعمل على «اعادة حقوقنا الكاملة في الحائط» (ص ٢٠٧)، في حين كان المؤتمر الصهيوني يطلق الدعوة للحصول على هذه «الحقوق».

كان من نتيجة هذه الحملة ان رد المسلمون بتظاهرة صاخبة عند البراق، وحطموا بعض الادوات اليهودية. ثم ما لبثت التظاهرات، من هذا الجانب وذاك، ان تحولت الى اشتباكات دامية. ولا شك في ان اسباب الصراع تكمن، في جوهرها، باحساس العرب باستفحال خطر المشروع الصهيوني، ومواصلة سلطات الانتداب انتهاج سياسة تتناقض، كلياً، مع ابسط الحقوق والاماني الوطنية للشعب الفلسطيني، الى جانب الاوضاع الاقتصادية المتردية، وبخاصة في قطاع الريف الفلسطيني. وما الاستفزازات الصهيونية المتمثلة بالمطالبة بحق امتلاك قطعة من الوقف الاسلامي الا بمثابة الشرارة التي اشعلت فتيل الصراع. وقد رأت لجنة شو، في تقرير لها عن انتفاضة البراق، ان السبب الاساسي لنشوب الصراع الدموي «ناجم عن خيبة امل [العرب] فيما يتعلق بأمانيهم السياسية والقومية والخوف على مستقبلهم الاقتصادي» (ص ٢١٠). كما ان تقرير سمبسون الذي وقف عنده المؤلف، ايضاً، فيه ما يوضح خلفية الصراع الدموي، حيث جاء فيه «ان حالة الفلاح العربي قلّ ما تحسنت عما كانت عليه في عهد الحكومة العثمانية. اذ لم تتبع سياسة معينة لتطوير الاراضي التي يملكها العرب تطويراً زراعياً» (ص ٢١٢).

بدأت الاشتباكات الدموية في القدس. وما لبثت ان امتدت الى سائر المدن الفلسطينية، وشن العرب هجمات مسلحة على عدد من المستوطنات، وتمكنوا من تدمير خمسة منها. واسفرت تلك الاشتباكات عن «مقتل ١١٦